الفصل السادس عشر

التجارة والتنمية
Trade and Development

من أكثر الانتقادات المؤثرة لنظرية التجارة الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Trade Theory) هي أنه بالرغم من توضيحها للتكاليف المتعلقة بتوزيع الموارد بسبب الموانع التجارية، إلا أنها فشلت في رصد العناصر الديناميكية للسياسة التجارية. تبلورت هذه النظرية في فترة الأربعينيات والخمسينيات متزامنة مع الانعتاق من الاستعمار عالمياً ومع وصول حكومات تجديدية إلى السلطة فيما عرف بعدها بالعالم الثالث. بلا استثناء تبنت هذه الدول إستراتيجيات تنموية عزلت اقتصاداتها من التجارة الدولية.

أشار مؤيدو العائد الديناميكي للحمائية إلى نجاح ألمانيا والولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما لحقتا، بل تفوقتا من خلف أسوار عالية من الحواجز الجمركية، على بريطانيا لتصبحا القوى الصناعية المسيطرة. مستخدماً مجموعة أكبر من الدول، توصل Kevin O'Rourke, (2000) إلى وجود علاقة طردية بين الرسوم الجمركية والنمو في القرن التاسع عشر. وتوصل Clemens and Williamson (2002) لنفس النتيجة خلال النصف الأول من القرن العشرين، بالرغم من أن العلاقة تختلف بعد عام ١٩٥٠م. لكن

Doug lrwin (2002) تحدى هذه التعميمات وأوضح أن العلاقة بين الرسوم الجمركية والنمو تعتمد على مجموعة من الاقتصادات الاستيطانية سريعة النمو (الأرجنتين، وأستراليا، وكندا) والتي هي بالأساس اقتصادات مفتوحة لكن حكوماتها استخدمت الرسوم لجني العوائد. إجمالا، فالدليل ليس قاطعا على وجود ارتباط تاريخي بعيد المدى بين السياسة التجارية والنمو أو التحول الصناعي؛ فالعينة للاقتصادات المتقدمة التي بنيت عليها تلك النتائج ليست كبيرة كما أن هناك الكثير من المؤثرات الأخرى التي شكلت النمو الاقتصادي لتلك الدول في القرنين اللذين أعقبا الثورة الصناعية في أواخر القرن السابع عشر.

كان صناع السياسة في العالم الثالث في أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات تحت وطأة الأحداث السابقة لتلك الفترة آنذاك. فقد أدى التدهور المريع في أسعار السلع، والذي بدأ عام ١٩٢٨م لعواقب وخيمة لبعض الدول (فمثلاً انخفض الناتج المحلي الإجمالي لكوبا بمعدل الثلثين بعد انهيار أسعار السكر العالمية)، إلى إقناع صانعي السياسة بمخاطر الانخراط في الأسواق العالمية[1]. نجاح

(١) يرى Raul Prebisch و Hans Singer أنه لم يكن هناك بد من أن يواجه مصدرو السلع الأولية شروطاً متدنية للتبادل التجاري؛ وذلك لكون المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الأولية أقل مقارنة بالسلع المصنعة، ويمكن مقارعة هذه الحجة بالعكس: سوف ترتفع الأسعار النسبية للمنتجات الأولية بمرور الزمن بحكم المحددات الموجودة على العرض. يبدو أن الدلائل في فترة الخمسينيات والستينيات قد عضدت فرضية Singer-Prebisch، لكن الانتعاش الاقتصادي للسلع في فترة السبعينيات عكس ذلك الاتجاه. عموما، الأدلة الموضوعية حول هذا الأمر متناقضة وتعتمد على الفترة الزمنية المختارة (بداية الخمسينيات كانت فترة قوى فيها الطلب على السلع الأولية بسبب الحرب الكورية) وكذلك على السلع المعينة. خلال القرن العشرين انخفضت الأسعار النسبية لبعض السلع (مثلا: المطاط والصوف)، وارتفعت أسعار بعض السلع (مثلا: التبغ ولحم الضأن) ولبعضها اللآخر لم يكن هناك اتجاه واضح للأسعار (Kellard and Wohar, 2006).

الاتحاد السوفيتي والذي، على العكس مما حدث لروسيا الرأسمالية عام ١٩١٤م، صمد أمام الغزو في عام ١٩٤١م وهزم ألمانيا بقوته الصناعية في الحرب العالمية الثانية، ومضى قدماً ليرسل أول رجل إلى الفضاء في الخمسينيات - كل ذلك شجع الكثيرين للاعتقاد بإمكانية التنمية المنعزلة دونما اعتبار كبير لآلية الأسعار. مثال اليابان والتي قاد نموها المتسارع، في ظل سياسات تجارة حرة (فرضت عليها من الخارج) إلى انتصارات عسكرية على كل من الصين في (١٨٩٥م) وروسيا في (١٩٠٥م) وبريطانيا في ١٩٤١-١٩٤٢م، أسقط من الحسابات بعد هزيمة اليابان في عام (١٩٤٥م). أخيرا، شجع انتشار الاقتصاد الكلي الكينسي (Keynesian Macroeconomics) في الخمسينيات والستينيات على طرح الثقة في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة؛ أدى التنظير المبني على فرضيات التشوهات السوقية إلى فرع جديد في علم التنمية الاقتصادية.

ولد التبني العالمي لسياسات إحلال الواردات في العالم الثالث تجربة مقنعة حول العواقب الديناميكية للسياسات التجارية. فالفشل المريع لسياسات إحلال الواردات يدعم بشدة التحليل الوارد في الفصلين الحادي عشر والثالث عشر. على الطرف الآخر، فإن قصص النجاح لحفنة من الاقتصاديات الآسيوية، والتي تبنت إستراتيجيات انفتاحية للتنمية منذ الستينيات، عضدت من مفهوم أن النتائج الرئيسة للنظرية التجارية عامة، ولا تنطبق فقط على الدول الغنية حصرا.

التنمية الصناعية وإحلال الواردات
Import-substituting Industrialisation

تعد "حجة الصناعة الوليدة" من المبررات القديمة للحمائية، وتقول هذه الحجة إن الصناعة قد تحتاج إلى وقت لتأسيسها، وإنه ربما يكون هناك عائد اجتماعي صاف من حماية هذه الصناعة في مرحلة المهد. الحجة سليمة منطقيا،

ولكن أحياناً ينسى أنه كون الصناعة ستؤول إلى التنافسية في النهاية ليس تبريراً كافياً لحماية الصناعات الوليدة؛ يجب أن تكون القيمة الحالية لتدفقات العوائد المستقبلية أكبر من التكاليف المبدئية للحماية. تمثل "حجة الصناعات الوليدة" حالة واضحة لنظرية "الأفضل الثاني" للحمائية، والأفضل الأول هو السياسة التي تعالج التشوه من أقرب نقطة ممكنة لمصدره. سياسة الدعم سوف تكون أفضل من الرسوم الجمركية. من المحتمل أن يظل إصلاح سوق المال هو أيضا الأفضل، وبالتالي يتسنى للمنتجين المنتظرين الاقتراض لتغطية الخسائر الأولية؛ ومن ثم تسديد ديونهم من الأرباح المتوقعة لاحقاً. سوف يكون للدعم أو إصلاح سوق المال المنفعة الإضافية المتمثلة في التعامل مع مواليد لا ينتظر أن يكبروا أبدا؛ فمثل هذه الصناعات تصير بارعة في ممارسة الضغط من أجل تمديد الحماية لفترة أطول، وكثيراً ما تنجح إزاء البطء الشديد في إجراءات إزالة الرسوم لكن ليس محتملاً أن تستمر الحكومات في دفع الدعم، ولن تستمر البنوك في منح القروض.

الغريب في السياسة التجارية لدول العالم الثالث هو بالرغم من أنها أحيانا تشير للحاجة إلى حماية الصناعات الوليدة، إلا أن سياساتها التجارية تمنح حماية شاملة لكل الصناعة بدلاً من فرض رسوم جمركية على منتجات مختارة لها قابلية بأن تصبح منافسة عالمياً. سياسات ***"التنمية الصناعية لإحلال الواردات"*** ***Import- Substituting Industrialization (ISI)***، لها عدة أشكال تدور في فلك تحفيز التنمية الصناعية عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها. في أمريكا اللاتينية، باستثناء كوبا ما بعد ١٩٥٩م، كانت الرسوم الجمركية عالية؛ لأن النظم الاقتصادية كانت قائمة على القطاع الخاص وعلى آلية الأسعار. مثلما فعلت الصين بعد عام ١٩٤٩م وكذلك دول أخرى عديدة، تبنت كوبا النموذج السوفيتي في التخطيط المركزي وامتلاك الدولة للموارد، حيث تكون للأسعار أهمية هامشية. الهند ذات التأثير الفكري الكبير، تبنت خطاً وسطاً لتوجيه

الاستثمارات نحو المشاريع العامة لكنها فتحت مجالاً للقطاع الخاص ولقوى السوق؛ واتبعت الهند طرق الـISL بتحريك الموارد عبر السياسات الضريبية التي استخدمت لتمويل الصناعات الثقيلة، وكذلك بتبني شبكة معقدة من النظم بما في ذلك تراخيص الوارد والقيود الكمية، والتي وفرت الحماية للمنتجين من المنافسة. كانت إيران منفتحة بالنظر للنسبة العالية لصادرتها إلى ناتجها المحلي، لكنها استخدمت عائداتها النفطية لتمويل صناعات منافسة للوارد وذات معدلات عالية من الحماية. لم يكن لتركيا مخططات كثيرة لكن البنوك الحكومية قامت بتوجيه التمويل نحو الصناعات المنافسة للوارد. في كل الحالات كان المعدل الفعال للحماية للصناعات، وبخاصة الصناعات ذات الاستثمار الرأسمالي المكثف، كبيراً جداً. أهملت الزراعة وكذلك نشاطات الصادر وعضد هيكل الأسعار النسبية من ضمان توزيع الموارد بعيداً عن هذه القطاعات.

توجد سلسلة من الدراسات لحالات من دول مختلفة توضح نتائج سياسات الـ ISI[٢]. في بداية عهدها جلبت إستراتيجيات الـ ISI معدلات نمو عالية؛ لأنها ارتبطت بأنظمة حديثة استطاعت تحريك الموارد بصورة أفضل. تحتوي بداية التنمية الصناعية على قدر يسير من الـ ISI في أنشطة ذات معدلات عالية من الحماية الطبيعية لأسباب تتعلق بنسبة الحجم / القيمة وبالتقنيات المتطورة كما هو الحال في الأسمنت والجعة؛ ومن ثم لا يكون سوء التوزيع في الموارد خطيراً جداً. انطوت إستراتيجيات الـ ISI على مراحل أكثر صعوبة تكون فيها تكاليف سوء

(٢) تم تقديم الدلائل ضد الـ ISI بصورة فعالة في دراسة للـ OECD قام بها (Little, Saitovsky, and Scott,1970) وكذلك في دراسة للـ NBER أشرف عليها Anne Krueger وJagdish Bhagwati، وأيضا في دراسات للبنك الدولي أشرف عليها Bela Balassa وفي دراسة في معهد (Institut fur Weltwirtschaft) التابع لجامعة كيل في ألمانيا قام بها Juergen Donges.

التوزيع أعلى من ذي قبل وذلك بمجرد حدوث إشباع للسوق المحلي من هذه المنتجات. أدت المعدلات العالية للحماية الفعالة إلى سوء التوزيع، والذي يظهر في التكلفة العالية من الموارد المحلية لتوفير ما قيمته دولار من الواردات بالمقارنة مع الموارد اللازمة لإنتاج ما قيمته دولار من الصادرات لمقابلة قيمة الواردات. ظهر سوء توزيع الموارد الرأسمالية الشحيحة من خلال تزايد نسب رأس المال / الإنتاج؛ تحت الظروف العادية وفي اقتصاد يعمل بكفاءة معقولة يمكن لاستثمار مقداره ٣ – ٤ دولا ت أن يولد دولارا إضافيا من الناتج الإجمالي المحلي، لكن في الهند، مثلاً، زادت نسبة رأس المال/ الإنتاج إلى ما يفوق العشر (١٠) بحلول منتصف السبعينيات. وبما أن سياسات الـ ISI، على النقيض من الميزة النسبية للدول النامية، شجعت من الاستثمارات ذات المكون الرأسمالي المكثف، لم يكن بوسع معدلات النمو العالية في البداية خلق قدر كبير من الوظائف. شجعت الأجور العالية في الصناعات المحمية على الهجرة من الأرياف للمدن، وكان المهاجرون يقضون وقتاً في البطالة أثناء فترة محاولة إيجاد الوظيفة المجزية لكن النادرة في القطاع الحديث؛ سواء كان في لاجوس أو في مكسيكو سيتي أو ريودى جانيرو أو داكا أو كالكوتا، فقد صاحب إستراتيجيات الـ ISI المتبعة عبر العقود مجمعات كبيرة من المساكن العشوائية حول المدن. يجب ألا يعد من قبيل المفاجأة أن تشجيع الصناعات ذات المكون الرأسمالي المكثف في بلدان تتوفر فيها العمالة بكثرة قد قادها إلى المزيد من التباين في توزيع الدخل، هذا رغماً من أن الاختلافات بين الدول في توزيع الدخل ترجع أيضا إلى عوامل أخرى بجانب السياسات التجارية. أخيرا، خلقت الإجراءات الداعمة لسياسات الـ ISI، من خلال ضوابطها الشاملة والتي عادة ما تحتوي على قيود كمية حصرية على الواردات، أرضا خصبة للمزيد من الفساد.

بالرغم من الأدلة المتراكمة ضد سياسات الـ ISI والتي ظهرت بصورة واضحة ربما بعد ١٠–١٥ سنة في الاقتصاديات الكبيرة مثل الهند وقبل ذلك في

الدول ذات الأسواق المحلية الصغيرة، إلا أن الرجوع عن هذه السياسات كان أمراً عسيراً في كل مكان؛ وذلك للمصالح الشخصية القوية التي خلقتها هذه السياسات. عارض أصحاب العمل والعمال في الصناعات المحمية أي تغيير، وفي أحيان كثيرة سيطروا على الدولة أو وجدوا دعماً آنيا من أجهزتها البيروقراطية. تنوعت أعراض فشل سياسات الـ ISI، لكن القاسم المشترك بينها هو تنويع الموارد. ففي الهند أبرزت كوارث الحصاد في منتصف الستينيات الإهمال الذي حدث لقطاع الزراعة وكذلك غياب صناعات الصادر والتي كان من الممكن أن تمول عائداتها واردات الغذاء، لكن تبنت الدولة لربع قرن آخر إصلاحات جزئية غير فعالة وقامت بدعم الصناعات المحمية؛ فقط عندما أرهقت الشركات المعتلة كاهل الخزينة العامة في الثمانينيات بدأت الدولة أخيرا العلاج الحاسم وتبنت حزمة إصلاحات شاملة ومستمرة في عام ١٩٩١م. وفي العديد من دول أمريكا اللاتينية كان المظهر الرئيس للفشل هو تراكم الدين الخارجي خلال السبعينيات، والذي تبعه أزمة الدين في عام ١٩٨٢م. تبنت بعض الدول حزم إصلاحات صارمة، مثل تايلاند في ١٩٨١-١٩٨٢م والصين في ١٩٧٨-١٩٧٩م، بينما مر بعضها الآخر، مثل تركيا أو البرازيل عبر عدة جولات من الإصلاحات الجزئية أعقبها أزمات ثم المزيد من الإصطلاحات الجزئية.

كانت إستراتيجيات الـ ISI قد رفضت بنهاية القرن العشرين في كل مكان لكن تظل آثارها قوية في الكثير من الدول. من الدروس المهمة هنا أن تجاهل النظرية التجارية والتخصص في غير مجالات الميزة النسبية كان مكلفاً لكن بالنسبة لصناع السياسة فقد جاء البرهان الحقيقي من التجارب العملية أكثر منه من الحجج المنطقية، وانقضت عقود من الزمن قبل أن تصبح التكاليف واضحة بصورة لا تقبل الجدل. درس آخر، هو أنه بالرغم من أن صناع السياسة تبنوا

أحيانا سياسات تجارية على صفحات بيضاء وبدون سابق خبرة، مثلا بعيد الاستقلال أو بعد الثورات، إلا أنه من الصعب إحداث تغيير جذري في ظل الأحوال العادية حيث يكون بمقدور أصحاب المصالح الذاتية رؤية الخسارة القادمة في الوقت الذي يكون فيه المستفيدون المتوقعون من الاصطلاحات التجارية، خصوصاً المنتجين في أنشطة الصادر التي لم تولد بعد، أقل نفوذاً في الغالب.

التجارة والنمو الاقتصادي والفقر
Trade, Economic Growth and Poverty

برز إجماع خلال فترة السبعينيات والثمانينيات حول أن الانفتاح يرتبط بعلاقة طردية مع كل من النمو والتنمية الاقتصادية. أتى ذلك الإجماع بصورة كبيرة كرد فعل على الأدلة المتزايدة بأن سياسات التحول الصناعي لإحلال الواردات، والمتبعة تقريباً من كل الدول ذات الدخل المحدود والمتوسط في الخمسينيات والستينيات، فشلت في إحداث النمو المستدام وأن لها آثارا سلبية على التوظيف وعلى توزيع الدخل. وفي نفس الوقت استمر حفنة من الاقتصادات الصناعية الجديدة ذات السياسات التجارية الانفتاحية في النمو المتسارع حتى خلال فترة الكساد العالمي مابين ١٩٧٣-١٩٨٣م[٣]. في خلال الربع الأخير من

(٣) يظهر هذا الإجماع في 'تقرير التنمية في العالم' الصادر عن البنك الدولي عام ١٩٨١م. تم استحداث مصطلح *'الدول المتحولة حديثاً نحو الصناعة'* - "Newly Industrializing Countries" في تقرير الـ OECD عام ١٩٧٥م وبعد ذلك وبسرعة انتشر استخدام إصدار آخر من هذا المصطلح وهو 'الاقتصاديات المتحولة حديثاً نحو الصناعة' -(Newly Industrializing Economies (NIEs. بالرغم من إن تقرير الـ OECD ضم بعض دول البحر الأبيض المتوسط وأمريكا الجنوبية، إلا أن مصطلح الـ(NIE) قد ارتبط بصورة متعارف عليها أكثر باقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء العالي: في البداية هونج كونج وكوريا وسنغافورة وتايوان، وانضم إليها لاحقاً في الثمانينيات كل من الصين وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

القرن العشرين بدأ مد متنامي من الاقتصاديات المنغلقة سابقاً في الانفتاح نحو التجارة العالمية منها: الصين (١٩٧٨م) والمكسيك (١٩٨٠م) وشرق أوروبا (١٩٨٩م) والهند (١٩٩١م) وعدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة (١٩٩٢م)، وظهر ذلك في تزايد عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO).

توجد أدلة قوية من نماذج الاقتصاد القياسي الكلي على العلاقة الطردية بين التجارة والنمو خلال النصف الأخير من القرن المنصرم، إلا أن الجدل مازال مستمراً حول أهمية ومعني تلك العلاقة[٤]. الارتباط لا يعني السببية؛ فمن المحتمل أن يكون الحاصل هو أن النمو الاقتصادي يحدد الانفتاح غير أن هذا ليس مقنعاً (Frankel and Romer, 1999)، أو ربما يكون كل من النمو والانفتاح واقعين تحت سيطرة عامل مشترك وهو ما يبدو معقولاً أكثر. يجادل بعض الكتاب المختصين بأن المؤسسات الجيدة ترتبط بكل من تحرير التجارة والنمو، وأنه عند تضمين كل

(٤) يمكن قياس الانفتاح التجاري عن طريق مؤشر للسياسة التجارية أو عن طريق نصيب التجارة في الناتج الإجمالي المحلي (GDP)، وليس ضروريا أن يكون هناك علاقة بين هذين المقياسين في كل الأحوال (فمثلا: في كل من تركمانستان وأوزبكستان تمثل التجارة نسبة عالية من الناتج الإجمالي المحلي لكن للدولتين سياسات تجارية محافظة، لكن في دراسات الانحدار المقطعية الدولية ظهرت علاقة إيجابية لكل من المقياسين؛ استخدم Dollar (1992) و Dollar and Kraay (2004) نسب التجارة بينما استخدم Sachs and Warner (1995) مؤشرا للسياسة. انتقد Rodriguez and Rodrik (2001) درجة استقرار هذين المقياسين ونتائجهما. بالنسبة لأدبيات نماذج الانحدار المقطعية للنمو، بصورة عامة، خلص Levine and Renelt (1992) إلى أن الانفتاح ليس محددا مستقرا للنمو، لكن الاختبار الذي استخدموه لقياس الاستقرار كان على درجة من الصرامة بحيث إن كل المتغيرات المفسرة تقريبا لم تكن مستقرة. باستخدام اختبار أقل صرامة، وجد Sala-i-Martin et al. (2004) أن الانفتاح هو أحد المحددات الأكثر استقرارا للنمو.

من المؤسسات والانفتاح كمحددات للنمو فإن المؤسسات ستطغى على التجارة[٥] وتحجب أثرها. من الصعب الوصول إلى قناعة محددة في مثل هذا الجدل إذ يصعب تحديد حالات لمؤسسات سيئة مع سياسات تجارية جيدة أو – الأصعب من ذلك – تحديد حالات لمؤسسات جيدة مع سياسات تجارية سيئة. من التفسيرات المعقولة هنا أن هناك تداخلاً بين السياسات والمؤسسات؛ ومن ثم فإن البحث عن عامل واحد ينفرد بالغلبة في تحديد النمو لهو ضرب من الخيال. كل الاقتصادات ذات النمو العالي في العقود السابقة كانت منفتحة أما الاقتصادات التي كانت منغلقة فقد كانت من بين الأسوأ أداءً، لكن الانفتاح لوحده ليس منبئاً جيداً بالنمو. نستخلص من هنا أن الانفتاح شرط ضروري لكنه ليس كافياً للنمو المستدام[٦].

ما زالت آليات الانتقال من التجارة إلى النمو غير واضحة. فالفوائد التجارية المرتبطة بتوزيع الموارد (مثلثات Corden في الشكل رقم ١١,٣) تمثل فقط جزاء يسيراً. الفوائد المقدرة من إزالة الرسوم الجمركية في دول الـ OECD تمثل جزءاً صغيراً من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبالرغم من أن مكاسب الكفاءة التوزيعية أعلى في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ذات المعدلات العالية من الحماية إلا أنها أصغر من أن تفسر الاختلافات الكبيرة في معدلات النمو بين

---

(٥) يرى Rodrik et al. (2004) أن "الغلبة للمؤسسات". البعض الآخر مثل Easterly and Levine (2003) يجادل بأن الجغرافيا هي المحدد الأساسي لكل شيء.

(٦) وجد Freund and Bolaky (2007) أن التجارة تقود إلى مستويات أعلى من المعيشة شريطة توفر بيئة من الضوابط التنظيمية. فعندما يكون هيكل النشاط الاقتصادي غير مرن تتبدد العلاقة الطردية بين التجارة والنمو. وأهم النظم المعنية هنا تلك المتعلقة بالأعمال أكثر من نظم سوق العمل، وهذا يتّسق مع نتائج الأدبيات حول الشركات غير المتجانسة والتي مفادها أن جزءا كبيراً من مكاسب التجارة يأتي من دخول الشركات سوق التصدير.

الاقتصادات المنغلقة والمنفتحة[٧]. إضافة لذلك، فبحسب هذا التحليل فإن مجرد إزالة الحواجز التجارية سوف يكون له أثر على *مستوى* بدلاً من *معدل* النمو، حيث يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمستوى معين يتكرر حدوثه كل سنة وهو بهذا يستحق العناء، لكنه لا يفسر معدلات النمو العالية والمستدامة في الاقتصادات المنفتحة.

منفذ آخر أكثر إقناعا لفهم النمو يأخذ في الاعتبار تعقيد العملية الإنتاجية وأهمية الحصول على أفضل أنواع المدخلات المستوردة. فسياسات الـ ISI والتي خلقت صناعة صلب محلية لم تؤد فقط إلى صناعة ذات كفاءة متدنية لكنها فرضت تثبيطاً على الميزة التنافسية لكل منتج يستخدم الصلب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بمقدور المنتجين في الاقتصادات المفتوحة شراء المدخلات من أكثر المصادر كفاءة، ويمكن أن يعني ذلك استيراد المدخلات كما في حال السلاسل العالمية أو ربما الشراء من المصادر المحلية ذات المواصفات العالمية، إذ يتحتم على هذه المصادر أن تكون كذلك لكي تزدهر. اتباع سياسات تجارية أكثر حرية وتشجع استيراد السلع الوسيطة أو الماكينات والأجهزة له أثر إيجابي على نوعية وتراكم رأس المال[٨](Grossman and Helpman,1991) . لا يعتمد النمو على زيادة المدخلات

---

(٧) قدرت دراسة William Cline (2004,180) أن من شأن إزالة كافة الحواجز التجارية في عام ١٩٩٧م أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار ٢٢٨ بليون دولار أمريكي أو ما يعادل ٩٣ , ٠٪، وبالتقريب فإن ٤٠٪ من هذه المكاسب سوف تذهب للدول النامية.

(٨) مستخدمين بيانات إندونيسية لكل الشركات الصناعية ذات الـ ٢٠ أو أكثر موظفاً للفترة ١٩٩١-٢٠٠١م وجد (Amiti and Konings, 2007) أن أكبر الزيادات في الإنتاجية من جراء تحرير التجارة كانت من نصيب الشركات التي تستخدم المدخلات المستوردة وأن مكاسب =

فحسب بل أيضا على التحسينات في إنتاجية هذه العوامل والتي عادة تأتي عبر عملية تعلم، سواء كان ذلك عن طريق الممارسة والتجربة في العملية الإنتاجية أو عن طريق المشاهدة في الاقتصاد العالمي[٩]. أخيرا، فإن فرص الفساد قد تكون أكثر محدودية في الاقتصادات المفتوحة مقارنة بالمنغلقة والتي تميل أكثر إلى التقييد.

هناك دليل قوي على أن الصناعات المحمية تمضي في اتجاه عدم الكفاءة. كذلك بينت أدبيات الشركات غير المتجانسة (الفصل التاسع) وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح نحو التصدير وبين نمو الإنتاجية، لكن السببية في هذه العلاقة يمكن أن تكون ذات اتجاهين (أي أن الشركات ذات الإنتاجية المتزايدة ستصبح مصدرة أو أن المصدرين سوف يصبحون أكثر إنتاجية). وجدت دراسات أخرى أن عدد الشركات الجديدة يكون أكثر في القطاعات التي يتم فيها تحرير التجارة، ما يعني أن هذه القطاعات جاذبة للاستثمار بصورة أكبر من غيرها.

العلاقة بين النمو والتجارة مهمة للقضاء على الفقر؛ لأن الأدلة من العقود الماضية أوضحت أن انخفاض مستويات الفقر المطلق كان بسبب زيادة معدلات النمو أكثر منه من تقليل التباين في الدخل في نفس الدولة (Dollar, 2005). ففي الصين مثلاً ازداد معامل جيني (Gini) فيما بعد مرحلة الانفتاح بصورة مقدرة

= تخفيض الرسوم على المدخلات كانت – على الأقل – ضعف مكاسب تخفيض الرسوم على المنتجات. وجد Kasahara and Rodriguez (2008) أن استخدام المدخلات المستوردة في شيلي له أثر إيجابي فوري على الإنتاجية على مستوى المصنع ويختلف هذا الأثر بحسب نوع النشاط وطريقة التقدير لكنه لا يقل عن ٢,٦٪.

(٩) في دراسة شملت ٧١ دولة نامية وجد Coe, Helpman, and Hoffmaister (1997) أن نمو الإنتاجية مرتبط بحجم البحوث والتطوير (R&D) عند الشركاء التجاريين، أي أن الانفتاح يشجع على انتقال وانتشار التقنيات.

من ٠,٣٢ في عام ١٩٨٠م إلى ٠,٣٨ عام ١٩٩٢م، لكن غطى على هذا الأثر معدلات نمو دخل الفرد التي بلغت ٣,٦٪ في العام، وانخفض عدد الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم بمقدار ٢٥٠ مليون شخص[١٠]. وبصورة مماثلة في الهند أدى النمو المتزايد في فترة التسعينيات إلى محو أثر الزيادة الطفيفة في التباين على مستوى الفقر، وبالرغم من أن هناك جدلا حول حجم معدلات النمو إلا أن مستوى الفقر انخفض بصورة هائلة.

الروابط الأخرى (غير النمو) بين التجارة والفقر ليست بنفس القدر من الوضوح (Winter, McCulloch, and Mckay, 2004). يمكن للانفتاح أن يزيد من عدم الاستقرار والذي يؤذى الفقراء بصورة أكبر، لكن يمكن أيضا للانفتاح أن يكون عامل استقرار (فمثلا يمكن لواردات الأغذية أن تحجب الآثار السيئة لفشل المحصول). يؤثر تحرير التجارة على الأجور وفرص التوظيف، ويؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية. يمكن أن يكون للفرص الجديدة آثار على الأسر، لكن مغزى هذه الآثار على الرفاه الاجتماعي ليس واضحاً أو أنه قد يعتمد على اعتقادات مسبقة؛ فمثلاً عند تحفيز النساء للدخول لأسواق العمل النظامية فإن سحبهن من البيوت قد يزيد الإنتاج لكنه قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالنسبة للشابات فإن استقلالهن مادياً قد يكون محرراً لكنه قد يكون مغضباً لآبائهن ولأزواج المستقبل. قد تقع تكاليف التواؤم مع الانفتاح الاقتصادي بصورة أكبر على الفقراء لكن هذا

(١٠) يقيس معامل Gini التباين على مدى يتراوح من (١)، عندما ينفرد بيت أو شخص واحد بكل دخل الدولة، إلى (٠) عندما يتساوى كل الأفراد أو البيوت في مستوى الدخل.

يعتمد على الحالة قيد النظر ونتائج الأدبيات في هذا الإطار لا تعطي نمطاً محدداً من النتائج عما إذا كانت تكاليف عملية التواؤم مع أم ضد مصلحة الفقراء.

يؤثر تحرير التجارة على عائدات الحكومة، حيث يقل العائد من الضرائب التجارية. إمكانية حدوث ضرر على الفقراء من جراء خفض العائد الحكومي مرهون بما إذا كان العائد الكلي من كل الضرائب سينخفض وكذلك على المصادر البديلة لتعويض فاقد العائدات. بالرغم من أن انخفاض العائدات العامة يمكن أن يصاحبه نقص في الخدمات المقدمة للفقراء لكن الدلائل تشير إلى أنه يمكن المحافظة على عائدات الضرائب في ظل تحرير التجارة – ثم إن القرارات المتعلقة بتغير حجم واستخدامات العائد الضريبي هي قرارات سياسية أكثر منها اقتصادية. إجمالا، فإن الروابط المهمة – من حيث المقدار – بين التجارة وإزالة الفقر تكون عبر النمو المتزايد، أما الروابط الأخرى من خلال: توزيع الدخل وعدم الاستقرار الاقتصادي وتكاليف المواءمة أو الميزانية العامة فتبدو صغيرة نسبياً وغير واضحة الاتجاه.

الفقر ظاهرة خاصة بالفرد أو بالأسرة ويعتمد أثر تحرير التجارة على خواص الأسرة المتغيرة. ومن ثم فإن المختصين في دراسة الفقر يشككون في نتائج نماذج الاقتصاد القياسي الكلي ويدفعون بأن أي تعميم ينبغي أن يعدل بحسب الظروف الخاصة لكل دولة. يرى Martin Ravallion (2004) أنه لا توجد أدلة كافية من واقع استبيانات الأسر على أن التجارة تخرج الناس من دائرة الفقر ويعتقد – مثلا – أن تراجع الفقر في الصين خلال الثمانينيات كان بسبب الإصلاح الزراعي أكثر منه بسبب الانفتاح الاقتصادي، لكن بيانات المسوحات الأسرية لوحدها لا تسمح بالوصول لمثل هذه العلاقات السببية بصورة موثوقة. إحدى الطرق لمعرفة محددات إزالة الفقر المتعلقة بالتجارة هي تقدير التغيرات السعرية الناتجة من الإصلاحات التجارية، ومن ثم مقابلة هذه التغيرات مع أنماط

الدخل والاستهلاك للأسر الممسوحة لحساب كيف سيتغير عدد الأسرة تحت خط الفقر. هذه الدراسات توضح – مثلاً – أن أفقر الأسر في اندونيسيا قد تأذت بالهزة التجارية التي صاحبت الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧ – ١٩٩٨م، لكن نتائج هذه الدراسات تعتمد كثيراً على المرونات المستخدمة، والنزعات التحيزية في كتابة النتائج، وعلى إمكانية أن أثار تغيير السياسة التجارية قد لاتصل مباشرة للأسر(١١). نقطة الضعف المشتركة بين طرق التحليل القياسي الدولي وبين تحليل المسوحات الأسرية، في هذا المجال، هي عدم وجود نموذج هيكلي يحدد كل الروابط بين تحرير التجارة من جهة والنمو والفقر من جهة أخرى(١٢). إضافة لذلك، ففي الواقع كثيراً ما تكون الإصطلاحات التجارية واحدة من عدة هزات متزامنة في أوضاع الآسر.

---

(١١) يعتبر Deaton (1997) المرجع الكلاسيكي لتحليل مسوحات الأسر. في الدراسات التي تم تلخيصها هنا (مثلا Levinsohn, Berry, and Friedman عن إندونيسيا؛ Porta عن الأرجنتين؛ Nicita عن المكسيك)، قدرت تغيرات الأسعار من تحليل التوازن الجزئي للطلب والعرض في الأسواق الرئيسة للسلع والعمالة؛ قام Thomas Hertel and Jefrey Reimer (2004) بمسح الأدبيات، والتي كان معظمها أوراق عمل للبنك الدولي، وأشارا إلى أن هذه الأوراق وجدت تأثيرات أكبر على جانب الاستهلاك وهو أمر غير متوقع؛ لأن دخول الأسر أكثر ارتباطا بالقطاعات الاقتصادية من الاستهلاك، وهذا يعود حسب رأيهما إلى الميل نحو تقليل حجم الدخل مقارنة بالإنفاق في المسوحات الأسرية.

(١٢) رغم أنها لا محالة تقوم بتبسيط هيكل الاقتصاد إلا أن نماذج الـ CGE تبين الآثار المباشرة وغير المباشرة وتمكننا من معالجة سيناريوهات مختلفة من خلال إطار متين ودقيق. لكن على أي حال ففي الحجم الضخم من أدبيات الـ CGE عن التجارة والنمو توجد معالجات قليلة نسبياً لموضوع الفقر وذلك بسبب أن الوحدات الممثلة في نماذج الـ CGE عادة لا تكون فقيرة.

في الخلاصة هناك أدلة موضوعية قوية بشأن العلاقة الإيجابية بين التجارة والنمو وتقليل حدة الفقر. يبدو أن الانفتاح شرط ضروري، ولكنه ليس كافيا للنمو الاقتصادي. أما علاقة التجارة والفقر فهي أكثر أثارة للجدل. الرأي السائد هو أنه قد يكون لتحرير التجارة آثار إيجابية أو سلبية على تباين الدخل، لكن الأثر الإيجابي للنمو سيغطى على أي آثار توزيعية سالبة وذات قدر معقول. لكن المختصين بدراسات الفقر يتحدون هذا الرأي، حيث يجادلون بأن علاقة التجارة بالنمو يشوبها الغموض بحكم أن هناك محددات أخرى للنمو الاقتصادي؛ كذلك فإن المتغيرات المرتبطة بالفقر متنافرة لدرجة أنها قد لا تسند النتائج المعممة حول علاقة التجارة بالفقر، وهذا يعني ضمنيا أنه ينبغي العمل على إزالة الفقر بالتركيز على محددات الفقر وسط الأسر بدلا عن إصلاحات سياسة مركزية مثل تحرير التجارة كحل ناجع لتلك المعضلة. ويمكن تقليل الجدال إلى أقل قدر ممكن حول هذه الأمر بالقول بأن تحرير التجارة لهو أمر مفيد، لكن يجب أن يصاحبه بعض الإجراءات مثل نظام ضمان اجتماعي للحماية أو إعانات موجهة للمجموعات المعرضة للضرر حتى نضمن أن إزالة الفقر ستكون جزءاً من فوائد التجارة.

الاقتصاد السياسي للإصلاح ووفرة الموارد
The Political Economy of Reform and Resource Abundance

إن كانت التجارة مفيدة للغاية، فلماذا إذًا الإصلاحات التجارية صعبة للغاية؟ يعتبر صافي عائدات الإصلاحات التجارية صغيراً إذا ما قورن بحجم الآثار الإيجابية والسلبية على مجموعات معينة. في المدى القصير على الأقل سيعلم المتضررون من الإصلاحات التجارية بالخسارات التي سوف تلحق بهم؛ فإن كانوا من ذوي النفوذ السياسي الذين تأتي ثرواتهم ونفوذهم من السياسات التجارية

الحمائية، فسوف يستطيعون الوقوف ضد إزالة القيود التجارية. من ناحية أخرى، فقد لا يعلم المستفيدون المحتملون مسبقاً بما هو آت (مثلا، مصدري المستقبل) أو ربما يشعرون أن الفوائد الفردية قد لا تستحق النضال من أجلها (مثلا، المستهلكين). تحليل الاقتصاد السياسي للحمائية له تاريخ طويل في الدول الغنية (الفصل الثاني عشر)، لكن الأهمية الخاصة بالنسبة للدول الفقيرة تنشأ إذا كان من المحتمل أن يكون الإصلاح التجاري في مصلحة الفقراء؛ فالخاسرون قلة لكنهم أقوياء والمستفيدون المحتملون متفرقون وضعاف سياسياً.

غالبية العمال في معظم الدول الفقيرة يشتغلون بالزراعة ويعانون من سياسات الـ ISI. تم تسليط الضوء على الاقتصاد السياسي للإصلاح الزراعي في دراسات البنك الدولي متعددة الدول (تحت الطبع Krueger, Schiff, and) Valdez,1991-1992; Anderson,. في الإطار الإفريقي، حيث تواجه الحكومات صعوبات في جمع عائدات كافية لمقابلة خططها الإنفاقية، أبرز Rodrik (1998) و(1981) Bates دور مجالس تسويق الصادر بصفة خاصة كعائق مبطن للإصلاح التجاري. فتلك الشركات المحتكرة الحكومية، والتي تشتري محاصيل مثل الكاكاو أو القطن من المزارعين ظاهرياً لأجل مشاركة أكثر كفاءة في الأسواق العالمية، إنما توفر للدولة فرصة في الحصول على ميزات مالية في المدى القصير من خلال الشراء من المزارعين بأقل من السعر العالمي. فجوة السعر هنا هي بمثابة ضريبة على المزارعين لكن، على الأقل في البداية، قد تكون هذه الضريبة معتمة – غير شفافة – إذا لم يكن المزارعون مطلعين على مجريات الأحداث في الأسعار العالمية وعلى التكاليف الأخرى المتعلقة بالتصدير. إلا أنه عند ازدياد الفجوة السعرية لا يكون للمزارعين أي حافز لزيادة الإنتاج وكثيراً ما ينفقون وقتهم في محاولة تفادي

القنوات الرسمية ومن ثم الضريبة[١٣]. بالرغم من الآثار السالبة على الإنتاجية في المدى الطويل، فإن الدول التي أدمنت عائدات مجالس التسويق والتي تواجه بدائل قليلة جداً سوف تستمر في اعتصار المزارعين لأقصى حد ممكن حتى مع اضمحلال أساس تلك العائدات.

أحد الموضوعات المتكررة في أدبيات التجارة والتنمية هو الأثر السلبي المتوقع والمتناقض لتوافر الموارد الطبيعية، أو ***لعنة الموارد The Resource Curse***. على العكس، قد تلهم ندرة الموارد روح الإبداع أو تدفع الاقتصاد نحو نشاطات ذات فرص نمو أكبر؛ ظهرت أول ثورة صناعية في بريطانيا العظمى ذات الموارد الفقيرة

(١٣) تعد غانا مثالاً كلاسيكياً (Pomfret,1997,190-1). في آخر الخمسينيات عندما كان دخل الفرد في غانا مماثلا له في كوريا الجنوبية، أنتجت غانا ما يفوق ٤٠٠ ألف طن من الكاكاو في العام، وكان الكاكاو يمثل أكثر من نصف صادرات وعائدات الدولة. وفرت ضرائب الصادر وسيلة سهلة إداريا لجمع عائدات معتبرة كانت الدولة في أمس الحاجة إليها، لكن ضرائب الصادر تؤثر على معدل العائد الهامشي، تحول المزارعون من الكاكاو إلى محاصيل غذائية أخرى، وقد عززت التشوهات الضخمة في أسعار الصرف من دوافع التهريب. تمتلك غانا ميزات طبيعية لزراعة الكاكاو، لكن كانت الرقع الزراعية الجديدة في السبعينيات في أراض متاخمة للحدود الممتدة مع ساحل العاج ومن ثم كانت تتم المبيعات في السوق العاجي، حيث كانت أسعار المنتجين تفوق رصيفتها في غانا بمعدل ٥٠٪. هاجر حوالي ١-٢ مليون عامل من غانا في السبعينيات. قد يكون هناك تهويل في تردي الإنتاج ودخول المزارعين من واقع البيانات الرسمية الغانية، لكن لاشك في أن عائدات الحكومة تدهورت من جراء التهريب. بحلول الثمانيات، عندما تبنت غانا المنهوكة بالفقر أخيرا إصلاحات اقتصادية جادة، كان إنتاج الكاكاو قد هبط إلى ٢٠٠ ألف طن. هناك أثر سلبي للتسويق الحكومي مشابه يحدث في أوزبكستان، ثاني أكبر مصدر للقطن في العالم؛ لا يوجد حافز مشجع لإنتاج مزيد من القطن ما لم تكن المزرعة قريبة من الحدود المفتوحة مع كازاخستان أو كرجيزستان، حيث الأسعار الزراعية أفضل والتهريب نسبياً أسهل.

نسبياً، وفي آسيا كانت اليابان ذات الموارد الفقيرة أول دولة تؤسس لاقتصاد صناعي حديث. أحدث Sachs and Warner (1995b) دويا في الأدبيات الحديثة عندما وجدا علاقة عكسية بين وفرة الموارد وبين النمو الاقتصادي من خلال نماذج انحدار متعددة الدول، بمعنى أن الموارد في المتوسط نقمة أكثر منها نعمة.

تم تحديد ثلاث قنوات لنواتج نقمة الموارد: تبخر العائدات، والمرض الهولندي "Dutch Disease" والسلوك الإيجاري المؤدي إلى التردي المؤسسي. تبخر عائدات الموارد قد يؤدي إلى قرارات استثمارية رديئة خلال فترة الوفرة حيث التمويل متوافر، وإلى فترة تأقلم مؤلمة عندما تهبط أسعار السلع؛ هذا النوع من عدم الاستقرار تم تسليط الضوء علية من خلال دراسات الحالات ضمن أحد مشاريع البنك الدولي (Gelb and assoicates,1988)[١٤]. إحدى الأوجه للمشكلة عبر الزمن هو أثر *المرض الهولندي* "**Dutch Disease effect**" حيث تؤدي وفرة الموارد إلى أن يصير إنتاج السلع المتداولة الأخرى غير تنافسياً (Corden,1984)؛ سيؤدي ذلك إلى تثبيط النمو إذا كانت هناك تكاليف متعلقة بالخروج من السوق ما يصعب من العودة للإنتاج مرة أخرى بعد زوال الوفرة أو إن كانت هناك تأثيرات خارجية فإن ذلك يجعل التصنيع أو النشاطات الأخرى غير المربوطة

(١٤) تأثرت دراسات الحالات في هذا المشروع بالأحداث القريبة حينها. لجأ المصدرون أمثال المكسيك وفنزويلا (النفط) والمغرب (الفوسفات) إلى الاقتراض بشدة خلال السبعينيات على أن يقوموا بخدمة هذه الديون من عائدات الصادر المستقبلية، لكن عندما تهاوت أسعار السلع في الثمانينيات لم تستطع هذه الدول خدمة ديونها ووجدت نفسها مضطرة لتبني إجراءات تقشفية قصيرة المدى.

بالموارد المتوفرة أفضل للنمو الكلي من إنتاج المورد الطبيعي[١٥]. لعنة الموارد مرتبطة بصفة خاصة بالموارد الموضعية، مثل النفط والمعادن، حيث إن التركز الجغرافي للموارد يؤجج المنافسة الجادة للعائدات الإيجارية للموارد (Isham el al., 2003). أيدت الأدبيات الموضوعية مؤخراً فرضية أن التردي المؤسسي هو السبب الرئيس لأسوأ حالات لعنة الموارد[١٦]. السلوك الإيجاري والإدارة الرديئة المصاحبة له تعد من مميزات مصدري النفط أمثال نيجيريا، وفنزويلا، لكن بعض الدول المصدرة للموارد الطبيعية (مثلا: النرويج، وماليزيا، وألبرتا، وألاسكا) لم تعاني من لعنة الموارد بل ازدهرت، وهذا يقترح أن لعنة الموارد علاقة شرطية، حيث يكون للوضع المؤسسي أهمية قصوى.

(١٥) الأثر الأولي لزيادة كمية "الأرض" (أو الموارد الطبيعية) المتمثل في تقليل إنتاج السلع التي تستخدم المدخلات الأخرى بكثافة يعد مثالاً لنظرية Rybczynski. تم إطلاق اسم "المرض الهولندي" بعد حادثة في الستينيات عندما مرت هولندا بفترة ازدهار في صادرات الغاز الطبيعي. من الممكن أن تكون فترة ازدهار الغاز قد ثبطت الصادرات الأخرى، لكنها لم تؤدي إلى إفقار هولندا.

(١٦) تحصل Papyrakis and Gerlagh (2004)على معامل سالب القيمة لمتغير الموارد الطبيعي (مساهمة المعادن في الناتج المحلي الإجمالي) وذلك في نموذج انحدار بسيط للنمو ذي تقارب مشروط، ولكن المعامل يصير موجبا عند إدخال متغيرات لـ: "الفساد" و"الانفتاح" و"التعليم" في الجانب الأيمن من المعادلة. انظر أيضا:

Sala-i-Martin and Subramanian (2003); Stevens (2003); and Najman et al. (2007).